

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الخامسة عشرة
(١٨-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في دورتها الخامسة عشرة. وقد تناولت اللجنة موضوع تحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، مع التركيز على الانتقال من قطاع الالتزامات إلى تحقيق النتائج. وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تؤديه الحكومات عندما يتعلق الأمر بتنفيذ جميع الأهداف، فإن وجود مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات يعد شرطاً لازماً لإحراز التقدم.

وأكدت اللجنة أن تحقيق التكامل اللازم بين السياسات يستدعي التحول عن وضع سياسات قطاعية منفصلة، ويقتضي العمل بالاستناد إلى الترابط الأفقي بين القطاعات والصلات العمودية للعمل بين مختلف مستويات الحكومة. ومن المهم اتباع نهج شامل وتشاركي في حل المشاكل وصنع القرارات وتخصيص الموارد، وهو أمر ينعكس على كيفية عمل الإدارات العامة والموظفين العموميين. وتؤدي السلطات المحلية دوراً حاسماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لذا ينبغي للبلدان أن تعزز الجهود الرامية إلى تشجيع التكامل السياسي بين مستويات الحكومة ووضع أطر وطنية أكثر متانة تتيح تقاسم المسؤوليات والموارد في إطار السعي لتحقيق الأهداف المشتركة.

وعلى نحو مماثل، نوهت اللجنة إلى ضرورة أن ينصب تركيز الحكومة على تحسين التحاور والاتصال مع الناس وعلى تعزيز استجابة المؤسسات. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة يستدعي مستويات عالية من الاتصال والتفاعل بين أصحاب المصلحة. ولا بد من التوصل إلى فهم شامل للاحتياجات والأولويات والقدرات الضرورية عند تقييم ما يلزم لهذا الغرض، وتعزيز الجهود الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ويمكن للحكومة المفتوحة ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يشكلا محركين هامين في هذا المجال وأن يساعد البلدان على الانتقال من نموذج الحكم المركزي للدولة إلى نموذج يركز على الناس ويقيم علاقة جديدة بين الإدارة العامة والمجتمع.

وشددت اللجنة على أن التنوع ومكافحة جميع أشكال التمييز، إذا ما أديرا وأدججا على النحو الملائم، يمكن أن يؤديا دوراً هاماً يتيح للقطاع العام الاضطلاع بدور محرك فعلي للتغيير والتنمية والأداء. ومن الضروري كفالة فهم التنوع وعدم التمييز على أيهما عنصرين مميزين وليساً تهديداً، وعلى أيهما منبوعين لتجديد السياسات العامة التي تخدم التنمية

والتماسك الاجتماعي والسلام. ولا بد من معالجة المسألة بجميع جوانبها باتباع نهج متوازن وشامل بدلا من تطبيق تدابير جزئية. وسيكون من الضروري عدم إغفال الفئات الضعيفة في إطار تشجيع التنوع وعدم التمييز وما يتصل بهما من جهود التنمية المجتمعية.

وأكدت اللجنة أن البرلمان هو المؤسسة الرقابية الرئيسة في الديمقراطيات الحديثة التي تبسط سلطتها على السياسات العامة وعلى الإدارة الحكومية. ويعد النظام القضائي آلية أساسية أخرى للرقابة. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان توافر القدرة والتدريب اللازمين لكي يضطلع كل من البرلمان والسلطة القضائية بمسؤولياتهما المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية عموما، وأهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص. وسيتوقف هذا الأمر بدوره على مدى فعالية الحوكمة بصفة عامة، وعلى العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة. وتعد التدابير الرامية إلى مكافحة الفساد عنصرا هاما يستدعي اتباع نهج واسع النطاق لمنع الممارسات الفاسدة على الصعيد الاجتماعي وكشفها والمعاقبة عليها. وترافق هذ التدابير بنهج موجهة تهدف إلى التصدي للأنواع المحددة من الفساد التي تحول دون تحقيق أهداف معينة.

واتفقت اللجنة على أن القيادة التحويلية التي تشمل حفز الناس على اعتماد معايير أعلى من خلال احترام المساهمة الفردية، والتحفيز الفكري، والإلهام، والنفوذ الأخلاقي، تشكل عنصرا أساسيا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وثمة عدد من الكفاءات التقنية المحددة التي يتعين على الموظفين الحكوميين أن يراعوا فيها، من بينها الاستشراف الاستراتيجي والتحليل وحل المشاكل، والمهارات الاجتماعية الثقافية وتقييم النتائج الاجتماعية.

وقد أعدت اللجنة مساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ عن موضوع التحديات التي تواجهها المؤسسات في كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، آخذة في الاعتبار الملاحظات المذكورة آنفا. وأكدت اللجنة في مساهمتها على جملة أمور، من بينها أن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ سيتأثر على نحو أساسي بالمؤسسات العامة التي تسهر على تنفيذها. واعتمدت اللجنة أيضا مشروع قرار ومشروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المحتويات

الصفحة	الفصل
	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها
٦	ألف - مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده
٦	باء - مشروع مقرر يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٣	جيم - المساهمة المقدمة من اللجنة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التحديات التي تواجهها المؤسسات لضمان عدم تخلف أي كان عن الركب ..
١٤	الثاني - تنظيم الدورة
١٧	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
١٧	باء - الحضور
١٧	جيم - جدول الأعمال
١٨	دال - انتخاب أعضاء المكتب
١٩	الثالث - ضمان اتخاذ إجراءات فعالة ومتكاملة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين الوطني والمحلي ..
٢٠	ألف - السياسات المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة
٢٠	باء - المشاركة في اتخاذ القرارات وتقديم خدمات شاملة
٢٣	جيم - المساواة وعدم التمييز
٢٤	دال - الرصد والمساءلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
٢٦	هاء - موظفو الحكومة وأهداف التنمية المستدامة
٢٩	الرابع - أعمال اللجنة في المستقبل
٣١	المرفق
	قائمة الوثائق
٣٣	

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يُوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

١ - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها الخامسة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٨/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٣/٢٠١٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ٣٨/٢٠١٤ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و ٢٨/٢٠١٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية التي أكد فيها على ضرورة وضع الخدمات المقدمة إلى المواطنين في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس، منها اتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وإذ يؤكد الأهمية التي يكتسيها تشجيع قيام مجتمعات مسالمة وجامعة في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات بوصفه هدفا في حد ذاته وشرطا مسبقا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذ يلاحظ الإشارات الواردة في خطة العمل إلى المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع، وإلى الحكم الرشيد

وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساواة في فرص الوصول إلى نظم العدالة المنصفة، وتدابير مكافحة الفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر الذي أكدت فيه من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر مركزية تمكّن من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضا إلى الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، وإلى اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ^(١) وإلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، مما سيكون له أهمية حاسمة في تحقيق تلك الأهداف،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٢) التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٤/٧٠ الذي أقرت فيه بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة الأهمية للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوة الرقمية، وأكدت فيه ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات. مما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والمتعلق بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة لما تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

(١) انظر الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/CP.21.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 421466.

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياسية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها،

١ - يحيط علماً بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها الخامسة عشرة^(٣)، ويعرب عن تقديره لما قامت به اللجنة من عمل للانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج في إطار تحويل المؤسسات العامة، ولتيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، وفقاً للموضوع الذي اختاره المجلس لعام ٢٠١٦؛

٢ - يدعو اللجنة إلى وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صلب أعمالها، ومواصلة تقديم المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

٣ - يرحب بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ويدعو الدول الأعضاء إلى أن تتخذ من مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

دور المؤسسات العامة

٤ - يؤكد أن الإدارة العامة الفعالة شرط أساسي للنجاح في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة وتحقيقها؛

٥ - يرحب بأن العديد من البلدان تعمل على تحديد وتحديث السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات والترتيبات التي ستستخدم في قيادة وتنسيق التنفيذ واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتطلع إلى تبادل الدروس المستفادة بشأن هذا الموضوع في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سينعقد في تموز/يوليه ٢٠١٦، وينوه إلى ضرورة أن تأخذ الوزارات القطاعية في الحسبان أوجه الترابط الكامنة بين الأهداف عند وضع وتنفيذ السياسات في مجالات اختصاص كل منها؛

٦ - يؤكد أن خطة عام ٢٠٣٠ تعيد إبراز الضرورة الملحة لكفالة فعالية الإدارات العامة وكفاءتها وشموليتها وشفافيتها والتزامها بالمعايير الأخلاقية، وخضوعها للمساءلة، وتركيزها على تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما الفئات الأشد فقراً والأكثر

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦، الملحق رقم ٢٤ (E/2016/44).

ضعفا التي تعيش في بلدان تواجه حالات النزاع وما بعد النزاع وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة؛

السياسات المتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٧ - يشجع الحكومات على وضع ترتيبات وآليات مؤسسية تدعم وضع وتنفيذ سياسات متماسكة ومتكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وينوه إلى أن هذا الأمر يستدعي أيضا توافر قيادة مستدامة واتخاذ التعاون والتشاور والمشاركة والحوار والشراكة أسلوب عمل تتبعه الإدارات العامة والموظفون الحكوميون؛

٨ - ينوه إلى أهمية وجود إطار واضح يتم من خلاله إسناد المسؤوليات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وإرساء علاقات العمل بين المستويات الوطنية ودون الوطنية للحكومة؛

٩ - يؤكد أن للحكومات المحلية دورا حاسما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى قربها من السكان والقاعدة الشعبية ودورها في تقديم الخدمات العامة الأساسية وقدرتها على اتباع نهج متكاملة، ويراعى في ذلك أن الهدف ١١ يرمي إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

١٠ - يؤكد على أن المسؤوليات المسندة إلى الحكومات المحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تترافق بتوافر القدر الملائم من الموارد والقدرات البشرية والمالية؛

١١ - يوصي بأن تعمل الحكومات الوطنية والمحلية، في إطار ما تتخذه من خطوات أولى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على تحديد أولويات التنفيذ والأهداف والترتيبات المؤسسية، والقيام بجملة أمور منها تحديد الفئات المعرضة للتخلف عن الركب، وذلك بالاستناد إلى المشاورات الواسعة النطاق والتفاعل مع المجتمع المدني، مولية اعتبارا خاصا للإصلاحات المؤسسية اللازمة، بالإضافة إلى إدخال تعديلات على السياسات والقدرات والموارد؛

١٢ - يدعو إلى توجي التجديد في الجهود المبذولة لبناء قدرات المؤسسات العامة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في مجالات منها وضع سياسات متماسكة، والتخطيط والتنفيذ والاستشراف، واستعراض التقدم المحرز القائم على الأدلة، وجمع الإحصاءات والبيانات واستخدامها؛

١٣ - يهيب بالحكومات والجهات المعنية الأخرى أن تواصل تشجيع الإبداع والابتكار والتميز في الإدارة العامة، بوسائل منها تحويل الهياكل والعمليات والتشريعات واللوائح الإدارية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت؛

المشاركة في صنع القرار وتقديم الخدمات بصورة شاملة

١٤ - يشجع الحكومات على استحداث نظام حكومي مفتوح كنموذج للحكومة يركز على المواطنين وينشئ علاقة جديدة بين الإدارة العامة والمجتمع؛

١٥ - يسلم بأن السياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تستند إلى الأدلة، وأن توضع بطريقة تشاركية وشاملة وتعاونية، وأن تركز على تحقيق النتائج؛

١٦ - يلاحظ أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب جهودا واستثمارات ضخمة للتوعية بالأهداف من خلال التثقيف والاتصال والتفاعل والدعوة وبناء القدرات، بما يتيح تكوين الإحساس بالمسؤولية عن تحقيق الأهداف وخلق ثقافة تقوم على المشاركة الشاملة والمسؤولية المشتركة؛

١٧ - يؤكد أن إتاحة الحصول إلى المعلومات، وتعزيز انفتاح الحكومة وتشجيع مشاركة المواطنين هي أمور ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويحث الحكومات على اتخاذ تدابير لتعزيز جملة أمور، منها تنظيم الاجتماعات المفتوحة وسن قوانين السجلات المفتوحة، وإنشاء هيئات الرقابة الفعالة، وقيام مجتمع مدني نشط، وكفالة حرية التعبير، وتعدد مصادر المعلومات، واستقلال وسائط الإعلام؛

١٨ - يقرّ بما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قدرة تحويلية، ويلاحظ في الوقت نفسه أن العديد من أشكال الفجوات الرقمية لا تزال قائمة، ويشدد على ضرورة أن تكون النهج المتبعة في تقديم الخدمات العامة تحقيقا للتنمية المستدامة متعددة الأبعاد لكي تطل أكثر الفئات فقرا وضعفا؛

١٩ - يسلم أيضا بقيمة الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن الحكومة الإلكترونية، باعتبارها أداة داعمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٠ - يشجع الحكومات التي تضطلع بمبادرات في إطار مفهوم الحكومة المفتوحة على إجراء تقييم مستقل لتأثير هذه المبادرات على نوعية الخدمات العامة وعلى تعزيز

الشفافية والمساءلة والإدماج الاجتماعي، بغية تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

المساواة وعدم التمييز

٢١ - يتوقع أن يشكل الترويج للشمولية والتنوع باعتبارهما قوة إيجابية، وللقيم العالمية المتصلة بالاحترام المتبادل بين الناس من جميع الأصول والآراء، قوة دافعة للتغيير الديمقراطي والمجتمعي الطويل الأجل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشير بأن تتركز الجهود المبذولة في هذا الصدد على المجتمع بنطاقه الواسع وعلى الموظفين الحكوميين في آن معا؛

٢٢ - يسلم بضرورة تحقيق حالة من التوازن، ضمن المؤسسات العامة، بين الشواغل المتعلقة بإدماج الأشخاص الذين تعرضوا للتمييز، من ناحية، والشواغل المتعلقة بمنح فرص متساوية للجميع وكفالة اشتغال المؤسسات على نحو كفوء، من ناحية أخرى؛

٢٣ - يلاحظ أن كفالة الشمولية من جانب الإدارة العامة وفي صفوفها تتطلب قيادة ملتزمة وشاملة ورؤية كلية متماسكة ومتكاملة في سياق أهداف التنمية المستدامة، وقد يشمل ذلك إنشاء أطر مؤسسية وتشريعية وآليات للتنوع على جميع المستويات؛

٢٤ - يهيب بالحكومات أن تنتهج، على نحو استباقي، سياسات تكفل أن تؤدي الخدمات العامة والإجراءات العامة إلى تحسين حياة الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا والفئات التي تتعرض للتمييز؛

٢٥ - يهيب أيضا بالحكومات أن تضع نهجا مبتكرة، تشمل التنمية التي تركز على المجتمعات المحلية، بما يكفل ارتفاع أكثر الفئات فقرا وضعفا من الخدمات العامة ارتفاعا كاملا، وذلك من خلال جملة أمور، منها إجراء تقييمات لأثر السياسات، ووضع أطر وآليات مؤسسية وتشريعية تكفل عدم تخلف أي كان عن الركب، فضلا عن إقامة شراكات مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

٢٦ - يقترح أن تنظر الحكومات في اتخاذ تدابير من أجل فهم العوامل الدافعة على التمييز والاستبعاد في المؤسسات العامة ومعالجتها، ويمكن أن يشمل ذلك إجراء مراجعات للسلوكيات الثقافية والتنظيمية في مؤسسة ما؛

الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمساءلة عن تنفيذها

٢٧ - يسلم بأن الفساد سيعيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويشدد على أن مكافحة الفساد على جميع المستويات تتطلب اتباع نهج واسع النطاق لمنع الممارسات الفاسدة على الصعيد الاجتماعي وكشفها والمعاقبة عليها، واتباع نهج موجهة ترمي إلى التصدي لأنواع الفساد التي تحول دون تحقيق أهداف معينة؛

٢٨ - يشجع على إتاحة الوصول المفتوح إلى البيانات والمعلومات، ولا سيما تقارير مراجعة الحسابات، على نحو يتيح للمواطنين مساءلة مؤسسات الدولة عن استخدام الموارد المعهود بها إليها وعن أدائها فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٩ - ينوه إلى ما لشفافية العملية الانتخابية على الصعيدين الوطني والمحلي من أهمية حاسمة في إحلال قيادة متفانية وأخلاقية وملتزمة؛

٣٠ - يؤكد على ضرورة تصميم السياسات والبرامج والإجراءات المطبقة بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها بطريقة تشاركية وشفافة يتوخى فيها الحرص على المساءلة؛

الموظفون الحكوميون وأهداف التنمية المستدامة

٣١ - يرى أن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة يتوقف على تحلي سلك الخدمة المدنية بالجدارة، فهو الذي يساعد على تعزيز الأخلاقيات العامة ويكفل إدارة الموارد البشرية على نحو فعال ومنصف؛

٣٢ - يهيب بالحكومات أن تكفل تكوين المؤسسات العامة من موظفين حكوميين ينتمون إلى جميع شرائح السكان، وأن يتلقى هؤلاء الموظفون تدريباً فعالاً وأن تتخذ قرارات توظيفهم على نحو عادل وعلى أساس الجدارة؛

المتابعة

٣٣ - يدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات التعليمية والبحثية، وكليات الإدارة العامة وغيرها من المنظمات إلى التعاون للتوعية بأهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن يشمل ذلك تنظيم أنشطة مختلفة، من بينها الاجتماعات والندوات؛

٣٤ - **يطلب** إلى اللجنة أن تدارس، في دورتها السادسة عشرة، موضوع دورة المجلس الاقتصادي التي ستعقد من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

٣٥ - **يدعو** اللجنة إلى المساهمة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، مع إيلاء اهتمام خاص للطابع الشامل الذي تتسم به جميع أهداف التنمية المستدامة والغايات المحددة في إطار الهدفين ١٦ و ١٧؛

٣٦ - **يدعو أيضا** اللجنة إلى أن تواصل تقديم المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار الاختلافات الكبيرة في ظروف وحالة البلدان؛

٣٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار الكامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك سد الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بغية بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٣٨ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقا للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

٣٩ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته مستخدما الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

باء - مشروع مقرر يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢ - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ تضع في اعتبارها موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧، توصى المجلس باستعراض مشروع المقرر التالي واعتماده:

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

يقرر أن يكون الموضوع العام للدورة السادسة عشرة للجنة "كفالة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة: القيادة والعمل والوسائل"؛

يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة بصيغته الواردة أدناه:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - كفالة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والعمل والوسائل:
 - (أ) فهم احتياجات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية ودعمها وتمكينها فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
 - (ب) القيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة؛
 - (ج) الترتيبات المؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
 - (د) وضع مبادئ الحوكمة الفعالة؛
 - (هـ) استراتيجيات العمل المتكامل لتحقيق القضاء على الفقر: الآثار بالنسبة للمؤسسات العامة.
- ٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة للجنة.
- ٥ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة عشرة.

جيم - المساهمة المقدمة من اللجنة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التحديات التي تواجهها المؤسسات لضمان عدم تخلف أي كان عن الركب

٣ - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة التي قدمتها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ بشأن موضوع التحديات التي تواجهها المؤسسات لضمان عدم تخلف أي كان عن الركب. وقد أكدت اللجنة في مساهمتها الحالية إلى رئيس المجلس بوصفه رئيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى

في ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، على جملة أمور، منها أن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ سوف يتأثر على نحو كبير بالمؤسسات العامة التي تسهر على تنفيذها. وسيكون للمؤسسات العامة وللحكومات دور هام للغاية في ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. ويقدم هذا المبدأ الذي يشكل أحد المبادئ الأساسية لخطة عام ٢٠٣٠ أدلة جديدة على أهمية التغلب على بعض التحديات التي تواجهها الإدارة العامة منذ وقت طويل وعلى الحاجة الملحة إلى أعمال مبدأ العدالة الاجتماعية في مجال الإدارة العامة. وسيتعين إيجاد سبل مبتكرة تكفل تعميم الحرص على عدم ترك أحد متخلفا عن المسيرة في جميع السياسات العامة والمؤسسات العامة. وقد تضمنت مساهمة اللجنة عناصر محتملة تتيح تحقيق هذا الغرض.

٤ - وشددت اللجنة على ضرورة أن يطال مبدأ عدم تخلف أي كان عن الركب جميع الوزارات والوكالات. وتحقيقا لهذا الغرض، يتعين أن تلتزم أعلى مستويات الحكومة بهذا المبدأ وأن تقود عملية التنفيذ.

٥ - ولا بد من إدراج المبدأ في صلب الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ منذ البداية. وينبغي للبلدان أن تحدد الفئات التي قد تتخلف عن الركب من خلال التشاور مع جميع مستويات الحكومة، الوطني منها والإقليمي والمحلي، ومع المجتمع المدني، ولا سيما أكثر الفئات فقرا وضعفا. وعليها أن تتحاور مع تلك المجموعات بغية تحديد احتياجاتها وإيجاد السبل لتلبيتها.

٦ - وينبغي للمؤسسات أن تبادر بصورة استباقية إلى التواصل مع أكثر الفئات فقرا وضعفا من أجل إشراكها في صياغة السياسات وفي تصميم ورصد وتقييم البرامج التي تستجيب لاحتياجاتها. ومن الضروري أن تكون مختلف شرائح السكان ممثلة على نحو كامل في المؤسسات العامة المحلية والوطنية. ولا بد من تشجيع التنمية التي تركز على المجتمعات المحلية وإعطائها طابعا مؤسسيا حيثما كان ذلك مناسبا وضروريا.

٧ - وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على التحقق من أن استراتيجياتها الوطنية واستراتيجيات التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، تدعم تحقيق الأهداف الوطنية التي حددتها بالاستناد إلى الأهداف العالمية وإلى مبدأ عدم تخلف أي كان عن الركب. وينبغي للخدمة العامة أن تكون سهلة المنال وأن تتوفر للجميع بنفس مستوى الجودة.

٨ - ومن الضروري أن تعالج الاستراتيجيات والخطط الوطنية والسياسات القطاعية حالة أكثر الفئات فقرا وضعفا بصورة استباقية. ويعد تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام؛ وكفالة العمالة الكاملة والمنتجة، لا سيما عمالة الشباب، وتوفير فرص العمل

الكريم للجميع؛ وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ ومكافحة تغير المناخ، عناصر حاسمة تكفل عد تخلف أي كان عن الركب.

٩ - وتؤدي السلطات المحلية دورا خاصا في ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. بيد أن من الضروري أن تتصاحب المسؤوليات بما يكفي من الموارد والقدرات ومستوى السلطة.

١٠ - وينبغي للحكومات والبرلمانات والهيئات القضائية أن تعزز الجهود التي تكفل مساءلة الإدارات العامة عن تبعات ما تقوم به من أعمال، بما في ذلك التبعات على أفقر الفئات وأضعفها. ويجب أن تكون آليات المساءلة شاملة للجميع وأن تكفل مشاركة جميع شرائح السكان لإرساء ثقافة شمولية.

١١ - ويشار على وجه الخصوص إلى الحاجة الملحة لزيادة توافر بيانات عالية الجودة تقدم في الوقت المناسب وتكون موثوقة ومفصلة. وقد برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعنصر تمكيني قيم في هذا الميدان.

١٢ - ويعد بناء قدرات المؤسسات العامة على جميع المستويات عاملا حاسما لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي فإن الدعم الدولي المقدم بأشكال عديدة، من بينها المساهمات المتواصلة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، يشكل عاملا هاما لتنفيذ الأهداف. وتشجع اللجنة أيضا على إيلاء اهتمام خاص للتعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل العابرة للحدود.

١٣ - ولا ينبغي إغفال أي بلد، كما يتعين إيلاء اهتمام خاص للتحديات الهائلة التي تواجهها المؤسسات العامة في البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ومنها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الخارجة من النزاع.

١٤ - ويشكل التدفق الكبير للمهاجرين واللاجئين تحديات غير مسبوقه ويلقي بأعباء هائلة على كاهل المؤسسات العامة. وينبغي بالتالي تعزيز تقاسم المسؤوليات والدعم على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٥ - وينبغي للإجراءات المتخذة لكفالة عدم تخلف أي كان عن الركب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من الاستعراضات الوطنية والمواضعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي ستجرى في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١٦ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها الخامسة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وعند انعقاد الدورة، كان هناك منصب شاغر واحد يتعين شغله في اللجنة.

١٧ - وافتتحت الدورة السيدة ماريون بارتيليمي، المديرية بالوكالة لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، ورحبت بالمشاركين. وأدى كل من نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سفين يورغينسون، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وو هونغبو، بملاحظات افتتاحية. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير.

باء - الحضور

١٨ - حضر الدورة أعضاء اللجنة الـ ٢١ التالية أسماءهم: جوسبي ماريا أرمينيا (إيطاليا) توركسل كايا بنسغير (تركيا)، رويجا ج. بيثيل (حزر البهاما)، خوسيه كاستيلازو (المكسيك)، ميريديث إدواردز (أستراليا)، والتر فوست (سويسرا)، أنجليتا غريغوريو - ميديل (الفلبين)، إيغور خاليفينسكي (الاتحاد الروسي)، مشتاق خان (بنغلاديش)، فرانسيسكو لونغو مارتيتز (إسبانيا)، بالوكي ماسينا (توغو)، ألكسندر نافارو غارسيا (البرازيل)، بول أو كويست (نيكاراغوا)، مارتا أويهاناري (الأرجنتين)، إكو براسوجو (إندونيسيا)، أوديت ر. رامسنگ (جنوب أفريقيا)، ألان روزنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية)، مارغريت سانر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، دونا سكولا (جمهورية مولدوفا)، بونتسو سوزان ماتوميلو سيكاتلي (ليسوتو)، نجاة زروق (المغرب).

١٩ - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة: مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، مكتب اللجان الإقليمية بنيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برنامج

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مكتب العمل الدولي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

٢٠ - وحضر الدورة أيضا مراقبون عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة. ودُعي المراقبون إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة. وورد ما مجموعه ١٤ بيانا استرشدت بها اللجنة في أعمالها. ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة الخامسة عشرة في الموقع الشبكي للجنة وعنوانه: <https://publicadministration.un.org/en/cepa>.

جيم - جدول الأعمال

٢١ - كان جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجنة كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج: تحويل المؤسسات العامة من أجل تيسير صياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بينها في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها:
 - (أ) كفالة تحديد الأولويات واتخاذ قرارات تتسم بالإنصاف وتفي بالاحتياجات وتشمل الجميع وتقوم على المشاركة وتخضع للمساءلة على جميع المستويات؛
 - (ب) تحسين التعاون والاتصال بين الحكومات وأصحاب المصلحة، بسبل منها إتاحة المعلومات واعتماد أسلوب الحكومة المفتوحة والحلول الإلكترونية والمتنقلة؛
 - (ج) كفالة التنفيذ الفعال والابتكاري للسياسات المحددة لدعم أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييم آثارها؛
 - (د) تعزيز ثقة المواطنين في فعالية الإدارة العامة وجدواها ونزاهتها، من خلال جهود مُحسَّنة ومحددة الأهداف لاستخدام الحوكمة الرشيدة في منع الفساد والكشف عنه والتصدي له؛

(هـ) تنمية القيادة الهادفة إلى إحداث التحول وتحسين الكفاءات ذات الصلة للموظفين الحكوميين.

٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة.

٥ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة عشرة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٢٢ - اضطلع أعضاء اللجنة التالية أسماءهم بمهام أعضاء المكتب خلال الدورة الخامسة عشرة:

الرئيس:

خوسيه كاستيلازو (المكسيك)

نواب الرئيس:

ألان روزنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية)

مارغريت سانر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

نجاة زروق (المغرب)

المقرر:

دونا سكولا (جمهورية مولدوفا)

الفصل الثالث

ضمان اتخاذ إجراءات فعالة ومتكاملة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين الوطني والمحلي

٢٣ - لاحظت اللجنة ضخامة حجم التحدي الذي تواجهه جميع البلدان في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى الدور المحوري للحكومات عندما يتعلق الأمر بتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، يعد وجود مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات شرطاً لازماً لإحراز تقدم. كما يتطلب تنفيذ الأهداف قيادة فعالة، وتعد القيادة على مستوى سياسي عالٍ عاملاً حاسماً.

٢٤ - وإلى جانب الحكومات، تعد مشاركة البرلمان والأجهزة التشريعية الأخرى، والسلطات الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجميع الناس، مشاركة نشطة أمراً بالغ الأهمية. ومع ذلك، فليس من البديهي أن تكون جميع الحكومات الوطنية والمؤسسات العامة متأهبة ومستعدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد يلزم تحديد مرحلة انتقالية لكي تتكيف المؤسسات في بعض البلدان وتأخذ بتغييرات تدريجية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، مثل حالات ما بعد انتهاء النزاعات وما بعد الكوارث، وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥ - ويندرج التعليم والتعلم في صلب تحقيق التغيرات المجتمعية التي تتطلبها أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تُدمج التوعية بالأهداف في المناهج التعليمية باعتبارها استثماراً في قادة المستقبل. كما يعد الاتصال والتوعية عنصرتين بالغتي الأهمية ومن شأنهما أن يعززاً جودة التفاعل بين المواطنين والمؤسسات.

٢٦ - ويمكن أن يفضي الرصد والتقييم إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإسهام في زيادة الشعور بالملكية. وثمة حاجة إلى ضمان الاستمرارية والتحسين المستمر للسياسات من خلال إشراك قادة التحويل وعناصر التغيير، والمؤسسات الفعالة، والشراكات المؤسسية.

ألف - السياسات المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة

٢٧ - أكدت اللجنة أن تكامل السياسات أمر هام لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بالنظر إلى كثرة أوجه الترابط فيما بين أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تكون السياسات متسقة أفقياً عبر مختلف القطاعات وكذلك رأسياً عبر المستويات الحكومية. ومع ذلك، فيجب أن

يراعي، في تكامل السياسات، تأثير مختلف القيود المؤسسية، كالهياكل المجزأة أو المفرطة الهرمية، والعمليات الحكومية التي لا تؤدي بالضرورة إلى دعم التفاعل والتعاون.

٢٨ - وتكامل السياسات يتجاوز نطاق التنسيق. فتكامل السياسات يتطلب تجاوز اتخاذ سياسات قطاعية منفصلة، ويقتضي اتخاذ إجراءات تستند إلى روابط أفقية ورأسية. وثمة حاجة إلى عمليات رسم سياسات تستند إلى الأدلة، وتنطلق من البيانات، وتركز على النتائج، وتتسم بالتعاون، وتكفل فعالية الإجراءات المتخذة واتساقها. ومن المهم اتخاذ نهج تشاركي شامل في حل المشاكل وصنع القرار وتخصيص الموارد، بحيث تكون له انعكاسات على طريقة عمل الإدارات العامة وموظفي الحكومة.

٢٩ - ولاحظت اللجنة أن اتساق السياسات العالمية، أو عدمه، يمكن أن يكون له أثر عميق على التنمية. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك أولويات في مجالات التجارة والتمويل والإنتاج والاستهلاك تتنافس أو تتعارض مع الجهود الرامية إلى تعزيز جهود القضاء على الفقر، وحماية البيئة، والحد من تغير المناخ. والاتساق بين الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والإجراءات المتعلقة بسائر أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية. أما ما يمكن فعله، وينبغي عمله، لتحويل المؤسسات وتعزيز اتساق السياسات من أجل تنفيذ الأهداف، فلا بد من النظر إليه في سياقه.

٣٠ - ولا يوجد نهج وحيد لتكامل السياسات. وتحتاج الحكومات إلى اتباع نهج محدد الأهداف يأخذ في الاعتبار السياق المؤسسي والإنمائي ويُشجع الثقة.

٣١ - كما تؤدي القيادة دورا هاما في ضمان تكامل السياسات. وتمثل إحدى طرق ممارسة القيادة في وضع خطة وطنية أو استخدامها وفي بلورة الاتساق الرأسي والأفقي في الإجراءات الحكومية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز نهج أصحاب المصلحة المتعددين، نظرا إلى أن ذلك أمر قد تم تأكيده في خطة عام ٢٠٣٠.

٣٢ - وشددت اللجنة على وجوب إشراك المستوى المحلي، لكي لا يتخلف أحد عن الركب، مما يبين ضرورة تحقيق اللامركزية. ولا توجد قاعدة ذهبية لمقدار اللامركزية، وليس ثمة نموذج ثابت لها. فيجب أن تكون جهود تحقيق اللامركزية محددة بحسب السياق، مع تكييف النماذج المختلفة بحسب الاقتضاء، من أجل تمكين السلطات المحلية من أداء مهامها بفعالية. وينبغي أن يترك أمر تحديد الأولويات للسلطات المحلية بطريقة تعاونية، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة والمجتمع ككل.

٣٣ - وتؤدي السلطات المحلية دورا بالغ الأهمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظرا إلى قربها من المواطنين وقدرتها على استيعاب احتياجات الناس على أرض الواقع. وكثيرا ما تكون السلطات المحلية أكثر قدرة على اتخاذ نهج شامل إزاء المسائل الإنمائية، وذلك بسبب هيكلها الأكثر مرونة. وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه السلطات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فينبغي للبلدان أن تعزز تكامل السياسات رأسيا فيما بين المستويات الحكومية وأن تضع أطرا وطنية أقوى لتحسين علاقات العمل على جميع المستويات.

٣٤ - ولدى تحويل المؤسسات بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قد يكون من المهم وضع خرائط طريق لتنفيذ واستعراض أساليب العمل والإجراءات والقوانين. وهذا ضروري لفتح مسارات للتغيير وسبل جديدة لتقديم الخدمات، ولتزويد الإدارات على الصعيدين الوطني ودون الوطني بقدرات كافية لإنجاز الولايات المسندة إليها من خلال استخدام نهج تصاعدي وتنازلية على حد سواء.

٣٥ - وثمة تحد كبير يتمثل في إدارة الآليات اللازمة للعمل مع المجتمع المدني، والاستماع بانتباه إلى الناس وإتاحة الفرص لهم للإسهام في وضع السياسات وعمليات صنع القرار، بأساليب منها وسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات الأخرى. ويلزم المزيد من التفكير بشأن مختلف الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبشأن نوع التحول المؤسسي المطلوب، بما يتجاوز إعادة الهيكلة. ومن المهم أيضا توثيق ما هو ناجح ويمكن أن يفيد كمثال ينظر فيه الآخرون.

٣٦ - وخطوات تعزيز تكامل السياسات الرأسية وإصلاح العلاقات الوطنية - المحلية ينبغي أن تنطوي على ما يلي: (أ) استعراض حالة العلاقات والإصلاحات داخل البلدان؛ (ب) دعم السلطات الوطنية والمحلية في الاضطلاع بمهام جديدة دعما لأهداف التنمية المستدامة؛ (ج) تقييم وتحديد أوجه القصور فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني واستخدامها لتطوير القدرات والإجراءات المحلية اللازمة لتنفيذ الأهداف؛ (د) تحسين آليات المساءلة وحوافز التمويل على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ (هـ) إبداء التزام وقيادة واضحين على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل توجيه تكامل السياسات صوب تحقيق الأهداف. وأخيرا، يعد دور الشركاء الدوليين والإقليميين هام أيضا في تنفيذ أنشطة بناء القدرات وتقديم العون الإنمائي.

٣٧ - ويجب أن يكون هناك استعداد لتعزيز بناء القدرات حقا على الصعيد المحلي ولأن تتفق السلطات الوطنية والمحلية على توازن للقوى. وقد يؤدي ذلك إلى فقدان البعض

للسلطة، وربما فقدان السيطرة على موارد معينة، من أجل كفالة أن تتوافر للآخرين وسائل للوفاء بمسؤولياتهم، وهو ما قد يتطلب أيضا تعزيز القدرة على تعبئة الموارد.

٣٨ - وأكدت اللجنة من جديد أنه لا يوجد نهج وحيد لتكامل السياسات، لأن كل بلد مختلف. وفي ضوء هذا الواقع، فقد تعتمد الترتيبات المؤسسية إلى حد كبير على السياقات الوطنية ودون الوطنية. وهناك حاجة إلى إمعان التفكير بشأن مختلف العوامل المؤثرة ومكانة تبادل المعارف، إلى جانب توضيح أدوار مختلف أصحاب المصلحة في المضي بخطوة عام ٢٠٣٠ قداما.

باء - المشاركة في اتخاذ القرارات وتقديم خدمات شاملة

٣٩ - لاحظت اللجنة أنه، في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يحتاج العديد من البلدان إلى تحول نمطي في الحكومة صوب تعزيز اتخاذ نهج متوازن، وتحسين مشاركة الناس والتواصل معهم، وتحسين استجابة المؤسسات. والفضاء العام، الذي يتألف من المصلحة العامة والقيمة العامة والحيز العام، هو النواة لجميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبلورة شعور بالمسؤولية المشتركة في الفضاء العام أمر هام. فالتنمية المستدامة تتطلب تحولا عميقا داخل الفضاء العام يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة.

٤٠ - وفي الكثير من الحالات، قد يلزم التحول إلى ترتيب تشترك فيه الحكومة والمجتمع المدني، أو يقيمان في إطاره شبكات، في علاقة فعالة وملزمة، مع تقاسم المسؤوليات. وتدعو أهداف التنمية المستدامة إلى مستويات عالية من التواصل والمشاركة فيما بين أصحاب المصلحة. وثمة حاجة إلى فهم شامل للاحتياجات والأولويات والقدرات لدى تقييم ما يستتبع ذلك ولتعزيز الجهود الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٤١ - وأكدت اللجنة أنه، في حين أن الحكومة المفتوحة آخذة في الترسخ، فالحركة ما زالت في مراحلها الأولية وهناك حاجة إلى أدلة أوضح لصلتها بتحقيق الأهداف الإنمائية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للحكومة المفتوحة هو تحسين الحوكمة والانتقال من نموذج للحكومة محوره الدولة إلى نموذج يركز على المواطنين وينشئ علاقة جديدة بين الإدارة العامة والمجتمع، وذلك بوسائل منها تعزيز الشفافية والمشاركة في عمليات صنع القرار وتعزيز الاقتصادات القائمة على المعرفة.

٤٢ - وتعد الإرادة السياسية والمشاركة المدنية عاملين رئيسيين في نجاح الحكومة المفتوحة. فمن دونهما يتعذر تنفيذ نموذج الحكومة المفتوحة والمحافظة عليه على مر الزمن. وتعد

الشراكات المتينة والطويلة الأمد بين الحكومة والمجتمع المدني أمرا حيويا لنجاح مبادرات الحكومة المفتوحة.

٤٣ - وأشارت اللجنة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون عاملا يُسهم في وضع السياسات وتكاملها، لا سيما في دعم اتباع نهج حكومي شامل في القطاع العام. وهي تيسر وصول الناس، بمن فيهم الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى، إلى المعلومات والخدمات العامة. كما يمكن أن تساعد في بناء الثقة في الحكومة من خلال تعزيز شفافية الإدارة العامة ومساءلتها باستخدام أدوات من قبيل وسائط التواصل الاجتماعي والاستعانة بمصادر خارجية والحكومة المتنقلة. ويمكن لهذه التكنولوجيا أن تتيح أيضا وسيلة للقطاع الخاص والمجتمع المدني ليكونا جزءا من عملية المشاركة في تكوين القيمة العامة وإنتاج الخدمات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد حدثت تحولات ملحوظة في بعض البلدان نحو "الحكومة الرقمية" و "المدن الذكية"، تشمل، على سبيل المثال، استخدام البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة في تحليل السياسات تنبئيا، فضلا عن تعزيز الجهود للربط بين القطاعات المختلفة.

٤٤ - ولاحظت اللجنة أن هناك حاجة إلى اتخاذ نهج استراتيجي وطني لاستخدام الحكومة الإلكترونية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة. كما ينبغي للحكومة الإلكترونية أن تضطلع بدور في تعزيز اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي. وتعتبر دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، التي تشمل جميع البلدان، مثالاً لأداة يمكن استخدامها لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه الأغراض. ومع ذلك، فلا تزال القيود والتحديات المتصلة بالتأهب والخصوصية وأمن الفضاء الإلكتروني من الشواغل المستمرة. والوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإنترنت، والقدرة على الاستفادة الكاملة منها، لا يزالان محدودين في بعض البلدان وفي أوساط الفئات الضعيفة.

٤٥ - ومن المهم زيادة توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. بيد أن البيانات ينبغي أن تكون مفتوحة ومتاحة بأشكال مفهومة وقابلة للاستعمال. وتمكين الناس من خلال الوصول الحر إلى المعلومات القانونية ورقمنة النصوص القانونية يمكن أن يسفرا عن آثار إيجابية إيجابية في العديد من البلدان.

جيم - المساواة وعدم التمييز

٤٦ - اتفقت اللجنة على أن التنوع وعدم التمييز والإدماج شواغل عالمية ومحورية في عملية التنمية المستدامة التشاركية والشاملة للجميع. وهي مسائل معقدة ومتعددة الأوجه

ترتبط ارتباطاً مباشراً بمرامي خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن للتنوع ومكافحة جميع أشكال التمييز، إذا ما أحسنت إدارتهما وإدماجهما، أن يسهما إسهاماً كبيراً في إكساب القطاع العام دوره كمحرك فعلي للتغيير والتنمية والأداء. وتعزيز التنوع وعدم التمييز والشمول والاحترام كقيم عالمية، بأساليب منها بناء القدرات والاستثمار في التعليم العام، من شأنه أن يدفع التغيير الديمقراطي والاجتماعي على المدى الطويل صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٧ - ويكتسي التنوع وعدم التمييز سمات التنمية العالمية ويتأثران بها بقدر هائل. وبالنظر إلى تعقد المسائل المحيطة بالتنوع وعدم التمييز، بما في ذلك المسائل الثقافية، فمن الضروري كفاءة فهم التنوع وعدم التمييز كميزتين وليس تهديدين، وكصدرين لتجديد السياسات العامة لخدمة التنمية والتماسك الاجتماعي والسلام. ومن شأن الأطر الدولية والإقليمية، والتشريعات المحلية، أن تؤثر على الطريقة التي تعالج بها الإدارة العامة مسألتى التنوع وعدم التمييز.

٤٨ - وشددت اللجنة على أن الإدارة العامة تحتاج، في المجتمعات التي ما فتئت تزداد تعدداً وتنوعاً في الثقافات، إلى زيادة الجهود المبذولة لإدارة التنوع وعدم التمييز على نحو فعال وتعزيز الثقافة الشاملة للجميع في أماكن العمل. وتنشأ التحديات من مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك العوامل السياسية والاجتماعية الاقتصادية والديمقراطية والثقافية والإدارية والمالية والتكنولوجية والتاريخية والبيئية. وتتطلب إدارة التنوع وعدم التمييز وتعزيز الثقافة الشاملة للجميع داخل الإدارة العامة وجود قيادة ملتزمة، مصحوبة بإنشاء أطر وآليات وموارد وأدوات مؤسسية وتشريعية للتنوع.

٤٩ - وتتمثل إحدى طرق فهم المواقف الحالية والقيم المحتملة في إجراء مراجعة ثقافية مؤسسية. وبتشجيع التنوع وعدم التمييز، ينبغي النظر بإمعان في كل من الاختلافات الواضحة بين الناس والاختلافات الخفية. وهذا أمر هام، لأن المعتقدات الثقافية أو الخفية التي تؤثر على سلوك الأفراد وتصوراتهم كثيراً ما تسفر عن تحيز غير واع يمكن أن يؤدي إلى التمييز دون وعي، لا سيما في مجالي التوظيف والثقافة السائدة في مكان العمل. ومن المهم، لدى وضع برامج لإدارة التنوع، النظر بعناية في كيفية تنفيذ مختلف النماذج والمبادئ من أجل تفادي أي نتائج سلبية غير مقصودة. ويعد التعلم من دروس الماضي أمراً هاماً في هذا الصدد.

٥٠ - واتفقت اللجنة على أن التنوع وعدم التمييز والإدماج، إلى جانب الاحترام والتسامح، يجب أن تكون في صميم الإصلاحات المؤسسية. ويجب التعامل مع المسائل في مجملها، مع اتباع نهج متوازن وشامل، وليس من خلال اتخاذ تدابير جزئية. وتعد الجهود

الرامية إلى كفاءة إدماج الفئات الضعيفة والإنصاف في قرارات التوظيف في الخدمة العامة من الأمور الأساسية لضمان تمثيل الموظفين العموميين للسكان الذين يخدمونهم. كما توفر هذه الجهود مجموعة أكبر من المرشحين للخدمة العامة وهي هامة في تعزيز القدرة والإنتاجية والأداء التنظيمي. ويمكن للإدارة العامة، من ثم، أن تتصرف كعامل تغيير من خلال تبني ثراء التنوع وتعزيز الكفاءة المؤسسية المتعددة الثقافات.

٥١ - ولاحظت اللجنة أن التنمية المجتمعية تعد أيضا مسألة ذات أهمية بالغة في تنفيذ واستعراض أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وثمة حاجة إلى عملية كلية ومتكاملة ومستدامة لدعم التنمية المجتمعية والإنصاف الاجتماعي. وتبنى التنمية المجتمعية يستدعي التنفيذ الفعال لسبل الوصول إلى الإعلام، ضمن تدابير أخرى.

٥٢ - وفي إطار تعزيز مسائل التنوع وعدم التمييز والإدماج الاجتماعي والتنمية المجتمعية، فمن الضروري عدم نسيان الفئات الضعيفة. وقد تكون هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لأوضاع المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا. وإشراك الشباب في عمليات السياسات العامة أمر مهم أيضا. والجهود التي تبذلها المؤسسات لإدماج المهاجرين والشباب في المجتمع، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات العامة وفرص العمالة، تعد، ضمن إجراءات أخرى، أمرا بالغ الأهمية لضمان الشمول وعدم إغفال أي أحد.

دال - الرصد والمساءلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٥٣ - في إطار تحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ينبغي أن تكون آليات المساءلة مستقلة وأن تضم جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني. وأكدت اللجنة أن البرلمان هو المؤسسة الرئيسية للرقابة في الديمقراطيات الحديثة، حيث تسري سلطته على السياسات العامة وعلى الإدارة الحكومية. وتقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن مراقبة الميزانية وتخصيص الأموال وكفالة أن تنجز الإدارات والأجهزة الحكومية وسائر الهيئات العامة ولاياتها. ولن تؤدي أوجه تعقّد الحوكمة في سياق أهداف التنمية المستدامة إلا إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز قدرات البرلمانات على أداء أدوارها المتصلة برسم السياسات والرقابة.

٥٤ - والنظام القضائي آلية حاسمة أخرى للرقابة. ويمكن للجهاز القضائي أن يضيف الشرعية على السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية وأن يُبطل تلك السياسات والإجراءات إذا ما تبين أنها لا تتسق مع الدستور والقوانين الأخرى. وتعتمد فعالية الجهاز القضائي وكفاءته المهنية على الحوكمة الفعالة بصفة عامة، فضلا عن العلاقة بين أجهزة الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يعد أخذ الزمام السياسي للرؤية الوطنية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية أمرا بالغ الأهمية. وثمة حاجة إلى القيادة والدعم على أعلى مستوى، ويمكن أن يتخذ شكل آلية مؤسسية لتنسيق الجهود الوطنية. وينبغي أن يكون هذا المنتدى الرفيع المستوى ذا قاعدة عريضة وأن يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك السلطات المسؤولة عن التنفيذ.

٥٦ - وينبغي للحكومات أن تضطلع بدور رائد في إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول من خلال نهج يشمل أصحاب مصلحة متعددين. وما فتئ تأثير القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام يتزايد بشكل ملحوظ نتيجة للدور المتغير للدولة والتطورات المجتمعية والتطور التكنولوجي. وثمة دور هام للمجتمع المدني يتمثل في أن يعمل رقبيا على حقوق الناس، بما في ذلك حقوق الفئات الضعيفة، وممارسة الضغط على الحكومة من أجل تحسين الخدمات العامة. ويتطلب ذلك عملية مستمرة وصارمة لبناء قدرات مختلف فئات أصحاب المصلحة وتوعيتها. وللمجتمع المدني أيضا دور في الوصول إلى المجتمعات المحلية المتنوعة، بما في ذلك المجتمعات الريفية وأشد الناس فقرا.

٥٧ - واتفقت اللجنة على أهمية التفكير فيما بعد الابتكار باعتباره هدفا معياريا والنظر في كيفية تشجيع الابتكار الاجتماعي وتيسير إتاحة فضاء للتجريب والمخاطرة مع الاحتفاظ بآلية قوية للمساءلة. فالابتكار وإدارة المخاطر مرتبطان ترابطا وثيقا. وثمة حاجة إلى اتخاذ نهج استراتيجي وعملي لتعزيز الابتكار في القطاع العام. ومن المهم أيضا إتاحة المرونة، وبناء القدرات التعاونية في الإدارات العامة، والنظر في سبل دعم الممارسات المبتكرة.

٥٨ - وفي مجتمع متشابك، ينبغي النظر في استكشاف وسائل مبتكرة لجمع التعقيبات، وذلك، على سبيل المثال، من خلال استخدام البيانات الضخمة والنظم القائمة على التحاور الآلي، من أجل التوصل إلى فهم أفضل لشواغل الناس واستعادة الثقة في عمليات وضع السياسات العامة. ويمكن للحكومة المفتوحة أن تعزز وصول الناس إلى المعلومات والخدمات ومن ثم تعزيز قيامهم بالرقابة. بيد أنه لكي تكون الحكومة المفتوحة فعالة، فلا بد لكل من الإدارة العامة وعمامة الجمهور من الأخذ بتغييرات سلوكية، إضافة إلى القدرات التكنولوجية.

٥٩ - ويعد تقييم السياسات العامة والرقابة عليها من ضمن سبل تعزيز المساءلة عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة، فضلا عن أنهما سيلتان لتحسين النتائج وتأثير الجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التقييم الموضوعي للسياسات العامة بناء على الأولويات والمؤشرات والأطر الزمنية المتفق عليها.

٦٠ - ويمكن للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، التي يجب أن تكون مستقلة، أن تساعد في استعراض التنفيذ. ويعد وجود نظم للمحاسبة العامة تقدم عرضا دقيقا للموارد العامة والإنفاق العام بناء على أهداف محددة مسبقا، بما في ذلك السيولة والأصول والخصوم، شرطا مسبقا للاستعراض. وينبغي إيلاء مزيد من النظر لمؤشرين ذوي صلة اقترحتهما المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بتنفيذ الغاية ١٦-٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهما: النسبة المئوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تفي بمعايير الاستقلالية، على النحو المبين في إعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة العليا لمراجعة الحسابات^(٤)، والنسبة المئوية للحكومات الوطنية التي تطبق نظاما محسنة للمحاسبة العامة.

٦١ - واتفقت اللجنة على أن الإرادة السياسية أمر بالغ الأهمية في جهود مكافحة الفساد، وكذلك تعزيز قدرات المراقبة الحكومية ومراقبة المجتمع المدني وأجهزة مكافحة الفساد. ويمكن أيضا تعزيز منع الفساد بقدر كبير بالمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجهاز القضائي، والسلطات المحلية. ويتطلب اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد وجود آليات رقابة مستقلة وفعالة، من قبيل أجهزة مكافحة الفساد، وكشف الممارسات الفاسدة والمعاقبة عليها، وإتاحة نتائج مراجعة الحسابات للناس.

٦٢ - وتتعرز فعالية آليات مكافحة الفساد التابعة للدولة عندما تقترن بزيادة توفير سبل الوصول إلى المعلومات العامة، بما في ذلك المعلومات المالية والمتعلقة بالميزانية، والانفتاح في الخطاب العام، وسبل الوصول إلى البيانات الحكومية المفتوحة، وتحسين جمع البيانات. وعلى سبيل الإيضاح، يمكن لمنصة إلكترونية للاشتراء العمومي أن تيسر إجراء المناقصات المفتوحة واستعراض الجمهور للعقود ورصدها. كما ينبغي أن يكون الكشف عن الأصول الخاصة بالمسؤولين ونوابهم وأفراد أسرهم خاضعا لاستعراض مستقل وأن يكون مفتوحا أمام التمحيص العام.

٦٣ - واتفقت اللجنة على أن وجود خدمة عامة تستند إلى قواعد وتتسم بالمهنية والكفاءة والشفافية والمساءلة والاستجابة وتتضمن إشراكا فعالا لأصحاب المصلحة يعد أمرا حاسما في مكافحة الفساد. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية وتعزيز التعاون بين البرلمانين، ومسؤولي الإدارة العامة، والمجتمع المدني من أجل بناء ثقة الناس وكفالة تنفيذ المعايير. ويمكن مكافحة الفساد بتوفير مستوى مناسب من الأجر للموظفين العموميين، إضافة إلى التثقيف والتدريب. وأشار أيضا إلى أهمية التوعية العامة وتطوير القدرات، ولا سيما في صفوف

(٤) متاح في الموقع www.intosai.org/issai-executive-summaries/view/article/issai-10-the-mexico-declaration-on-sai-independence-eger.html

موظفي الخدمة العامة والشباب. وفي بعض البلدان، يمكن الحد من فرص ممارسة الفساد بإجراء تحسينات طفيفة في الحوكمة والمساءلة، وذلك على سبيل المثال في مؤشرات أداء منتقاة بعناية.

٦٤ - وتتطلب مكافحة الفساد التعاون وتبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء. ومن شأن آلية من هذا القبيل أن تنطوي على إنشاء سجلات وطنية للملكية الانتفاعية في الشركات والأصول النقدية والمادية التي تحوزها كيانات مؤسسية، مع تبادل المعلومات فيما بين أجهزة منع الفساد. كما يقوم فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بدور آلية عالمية فعالة لتعزيز تدابير مكافحة الفساد وبدور عامل حفاز لحشد المساعدة التقنية والتعاون فيما بين البلدان، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي.

٦٥ - وشددت اللجنة على أن معالجة الفساد تتطلب نهجا واسع النطاق يرمي إلى اكتشاف الممارسات الفاسدة والمعاقبة عليها، إلى جانب اتخاذ نهج محددة الهدف للتصدي لأنواع محددة من الفساد تعرقل تحقيق أهداف بعينها من أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تحديد القطاعات ذات الأولوية وما يتصل بها من أوجه ضعف أمام الفساد، وإشراك الجهات الفاعلة من غير الدول في تدابير منع الفساد، مع مراعاة السياق المؤسسي والاقتصاد السياسي الذي تحدث فيه الممارسات الفاسدة.

هاء - موظفو الحكومة وأهداف التنمية المستدامة

٦٦ - اتفقت اللجنة على أن القيادة التحويلية، التي تتضمن التزاما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحفيز الناس على اعتماد معايير أعلى من خلال احترام المساهمات الفردية، والتحفيز الفكري، والدوافع الملهمة، وتكوين رؤية مشتركة، وإحداث تأثير أخلاقي، تعد أمرا لا غنى عنه لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتشمل ممارسات القيادة المثالية تقاسم رؤية ملهمة ووضع خريطة طريق وتحدي الوضع الراهن وتشجيع الناس على التصرف. وهيئة جو من الثقة والاحتراف بالإنجازات التي تحققت يشعر الناس بالتقدير لما يبذلونه من جهود.

٦٧ - والقيادات التحويلية تستشرف التحديات المستقبلية ويمكن أن تتوخى سبيلا لتحقيق أهداف التقبل السياسي بالشراكة مع سائر الجهات الفاعلة. وينطبق ذلك على أهداف التنمية المستدامة، التي تدعو إلى بذل جهود متواصلة ومستدامة على المدى الطويل. وفي إطار تحقيق الأهداف، يقود موظفو الحكومة الاستشراف الاستراتيجي الطويل الأجل. وعندما تتداخل مسائل السياسة والحوكمة المعقدة مع الأهداف، تزداد أهمية دورها، ولا سيما عندما

تكون هناك إعادة توزيع للمهام والموارد بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية.

٦٨ - وأكدت اللجنة من جديد أن وضع سياسات تستند إلى الأدلة يعتمد على الحوكمة الرشيدة. ومن المرجح أن تحظى السياسات العامة بتأييد واسع النطاق إذا كانت منطلقة من الظروف الواقعية في المجتمع، ومستمدة من البيانات والأدلة، وتعكس تطلعات المتضررين، وترتكز على المشاركة والمعرفة. وهناك عدد من الكفاءات التقنية المحددة التي ينبغي لموظفي الحكومة إتقانها، وتشمل الاستشراف الاستراتيجي، ومهارتي التحليل وحل المشاكل، والإلمام بالجوانب الاجتماعية الثقافية، وتقييم النتائج.

٦٩ - وأحد الشروط الرئيسية لنجاح خطة التنمية المستدامة التحويلية هي الخدمة العامة القائمة على أساس الجدارة، والتي تدعمها برامج مستمرة لبناء القدرات والتعليم مكيفة مع البيئة المتغيرة.

٧٠ - ويمكن للتعاون بين الحكومات على الصعيدين الإقليمي والعالمي أن يسهم في تبادل المعارف وتقاسم الممارسات الجيدة وأن يفضي إلى سياسات تنمية مستدامة أكثر نجاحاً.

الفصل الرابع

أعمال اللجنة في المستقبل

٧١ - ستواصل لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداورات المجلس ومساعدته على أداء وظائفه.

٧٢ - وستتناول اللجنة، في دورتها السادسة عشرة، الموضوع الذي اعتمده المجلس لدورته في عام ٢٠١٧، وإعداد توصيات بشأن السياسات المتعلقة بالحوكمة والجوانب المؤسسية لهذه المسألة. واختارت اللجنة أن تستند مساهمتها إلى كفاءة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من خلال القيادة والإجراءات والوسائل ذات الصلة.

٧٣ - ووافقت اللجنة على ضرورة إمعان النظر في جوانب معينة من هذا التحدي المؤسسي العام. وقررت التركيز على دعم السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والقيادة المؤسسية وأهداف التنمية المستدامة، والترتيبات المؤسسية للأهداف والآثار المترتبة على المؤسسات العامة للاستراتيجيات من أجل العمل المتكامل للقضاء على الفقر. وستسهم اللجنة أيضا في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٧٤ - كما قررت اللجنة أن تصوغ، بمساعدة الأمانة العامة، مجموعة من مبادئ الحوكمة الفعالة والمسؤولة للاسترشاد بها في دراسة مسائل أكثر تحديدا تتسق مع أهداف التنمية المستدامة وأولويات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولتكون بمثابة حط أساس معياري للسياسات والممارسات في المستقبل، وربما الاسترشاد بها في برنامج بحثي عالمي للإدارة العامة والتنمية. ومن المتوقع أن تكون المبادئ قليلة العدد، ويُعبّر عنها بلغة غير تقنية، ويسهل نسبيا لغير المتخصصين تذكرها. وشددت اللجنة على أن هذه المبادئ يجب أن تتسق إلى حد كبير مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة، وكذلك مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧٥ - ورحبت اللجنة باستعراض جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة الذي أجرته الأمانة العامة بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الابتكار والامتياز في الخدمة العامة من أجل التنمية المستدامة ومواءمة عمليات منح الجائزة المقبلة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي للجوائز ورأت أنه ينبغي الاستمرار في إطلاع الأعضاء

على التقدم المحرز في الاستعراض وينبغي إشراكهم في المستقبل في تقييم الطلبات واختيار الفائزين بالجائزة. كما شجعت اللجنة الأمانة العامة على تنقيح الإجراءات والمبادئ التوجيهية لضمان أن تكون الجائزة معروفة في كل بلد وضمان التساوي في الفرص المتاحة لمقدمي الطلبات بأساليب منها مراعاة المستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى تنقيح فئات الجائزة.

قائمة الوثائق

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال
جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2016/1)	٢
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بصياغة سياسات شاملة للجميع وتحقيق التكامل بين السياسات في معرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها (E/C.16/2016/2)	٣
ورقة غرفة اجتماعات بشأن مبادئ وآليات تقاسم المسؤوليات والموارد بين الحكومات الوطنية ودوائر الحكم المحلية	٣ (أ)
مذكرة معلومات أساسية بشأن التحديات التي تواجهها المؤسسات في كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب: مشروع مساهمة لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٦	٣
مذكرة معلومات أساسية بشأن إمكانية وضع لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة لمجموعة من المبادئ المعترف بها دولياً للحكومة	٣
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بالتنوع وعدم التمييز في الإدارة العامة: ركيزتان استراتيجيتان لتحقيق التنمية المستدامة (E/C.16/2016/3)	٣ (أ)
ورقة غرفة اجتماعات بشأن تعزيز التنوع في العمالة وثقافة بيئة العمل التي يفسح فيها المجال للجميع	٣ (أ)
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بقدرة المؤسسات على إدارة الفضاء العام في سياق التنمية المستدامة: التفاعل بين الحكومة والمجتمع (E/C.16/2016/4)	٣ (ب)
ورقة غرفة اجتماعات بشأن تحسين التعاون والاتصال بين الحكومة وأصحاب المصلحة من خلال الحلول الحاسوبية والمنقلة	٣ (ب)
ورقة غرفة اجتماعات بشأن تقييم أداء ونتائج الحكومة المفتوحة	٣ (ب)
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بمؤسسات وآليات ومعايير الرقابة في الإدارة العامة (E/C.16/2016/5)	٣ (ج)

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال
ورقة غرفة اجتماعات بشأن تعزيز الابتكار والتعلم في سياق تنفيذ السياسات العامة	٣ (ج)
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتحسين الجهود الرامية إلى استخدام الحوكمة الرشيدة في منع الفساد والكشف عنه والتصدي له: تديران أساسيان (E/C.16/2016/6)	٣ (د)
ورقة غرفة اجتماعات بشأن الرقابة العامة والبرلمانية على هيئات الدولة في سياق مكافحة الفساد	٣ (د)
ورقة غرفة اجتماعات بشأن التصدي لتطبيع الفساد في المؤسسات العامة	٣ (د)
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة المتعلقة بتنمية القيادة الهادفة إلى إحداث التحول وتحسين الكفاءات ذات الصلة للموظفين الحكوميين (E/C.16/2016/7)	٣ (هـ)

